جَلَـــد – مشــروع سِجـــال

برامج مؤسسات المجتمع المدني في القدس

الشفافية والنزاهة في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس

ان النظرة العامة لمؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بشكل عام ليست وردية بكل تأكيد، حيث تنظر أغلبية المجتمع إلى هذه المؤسسات نظرات ريبة، فساد إداري، فساد مالي، أجندات غربية، بل وتصل في حالات معينة حد تخوين المؤسسات واتهامها بشكل مباشر بمحاربة الخطاب الوطني والهوية الفلسطينية.

عبر 84% من المبحوثين في دراسة أعدها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة في العام 2008 عن اعتقادهم بوجود ممارسات فساد في المؤسسات الاهلية في فلسطين، فيما أكد 15% ممن اعتقدوا بوجود الفساد ان هذا الفساد موجود بشكل كبير، و69% يعتقدون ان الفساد موجود إلى حد ما، فيما يرى 11% أنه لا يوجد فساد.[1] الا ان الامر مختلف قليلا في مدينة القدس تحديدا، حيث ان الوضعية الخاصة التي تتميز بها القدس من احتكاك مباشر مع الاحتلال الاسرائيلي، وتعرض مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس إلى كافة أنواع التضييق والحصار ينعكس على رأي المجتمع الفلسطيني في القدس في أداء مؤسسات المجتمع المدني في المدينة.

ويظهر من المجموعات البؤرية التي عملت مؤسسة الرؤيا الفلسطينية على عكس آرائهم في هذا الورقة، أن أكثر من 85% من المشاركين في هذه المجموعات يعتقد بوجود فساد إداري ومالي في مؤسسات المجتمع المدني، ويتلخص الفساد الإداري وفقا لآرائهم بالواسطة والمحسوبية في تعيين العاملين في مؤسسات المجتمع المدني، حيث يؤمن أكثر من نصف العينة ان إجراءات التوظيف ليست شفافة، وأن الذين يقع عليهم الاختيار عادة ما يكونوا جزءا من شبكة اجتماعية لاداريين نافذين في هذه المؤسسات.

ربما يتم التركيز على هذا النوع من الفساد في القدس نظرا لارتفاع مستويات البطالة بين الخريجين، الأمر الذي يخلق منافسة كبيرة على الشواغر الوظيفية في مؤسسات المجتمع المدني في القدس، ويتم التركيز مجتمعيا على صاحب القرار بالتوظيف من عدمه، أما في حالات الفساد الاداري الاخرى المتعلقة بسوء استخدام السلطة على سبيل المثال فنجد ان المجتمع يتحدث عن هذه الظاهرة بشكل أقل بكثير، حيث تنحصر العلاقة بين العامل ومديره في هذا النوع من أنواع الفساد، وعادة ما لا تلقى شكاوى الموظفين من هذا النوع من انواع الفساد الاداري اذانا صاغية كما تفعل أنواع الفساد الاخرى. كما ان عدم وجود أنظمة شكاوى معتمدة في مؤسسات المجتمع المدني يعكس الحالة الضبابية حول الفساد وانواعه في فلسطين بشكل عام والقدس بشكل خاص.

كما ان انعدام التنسيق تقريبا بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس، والمؤسسات الرسمية للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث لا تملك السلطة الفلسطينية بوزاراتها المتعددة أي سلطة فعلية على مؤسسات المجتمع المدني في القدس، حتى في المناطق التي تمكنت فيها السلطة الفلسطينية نسبيا كرام الله ومدن الضفة الغربية بشكل عام، لا يكون التنسيق الا شكليا بهدف ارضاء المموليين أو بهدف استمرار السيطرة على قطاع معين من قطاعات العمل المدني ولذلك لا تتوفر هذه الضرورة في الشكل العام للعلاقة بين مؤسسات السلطة الفلسطينية ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام.[2]

وينعكس ذلك بشكل كبير على الشفافية والنزاهة في هذه المؤسسات، حيث لا يوجد رقيب على المخالفات التي قد ترتكب في هذه المؤسسات، حتى في الأطر الأقل رسمية، كالائتلافات وشبكات منظمات ومؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني، حيث لا تنسيق بينهم الا فيما ندر، ولاسباب تتعلق برغبة المموليين، فيما تغيب الاستراتيجية الجامعة لهذه المؤسسات حتى في القطاع الواحد فالمؤسسات الشبابية على سبيل المثال، وعلى الرغم من وجود العديد من الخطط القطاعية المتعلقة بالشباب سواء من قبل السلطة الفلسطينية، أو من الوزارات المختلفة، أو حتى الاستراتيجية الخاصة بكل مؤسسة على حدا، فغالبا ما يتم العمل بشكل منفرد على اهداف الاستراتيجيات وان تشابهت اهدافها.[3]

ولعل من المهم ان نذكر في هذا السياق أن تخلي مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس عن القاعدة الشعبية المتمثلة في هيئاتها العامة ومجالس اداراتها واستبدالها باخرى مدفوعة الاجر، جعلت الامر اكثر صعوبة على المجتمع ومنعته من العمل كمراقب مجتمعي على الأعمال والاستراتيجيات التي تتخذها المؤسسات، وبالتالي لا

1. استطلاع رأي أجراه الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة « أمان»، aman-palestine.org/data/itemfiles/a42c2900661be4cdd94e6b80c716eacb.pdf.
2. دور المجتمع المدني الفلسطيني في التنمية، سناء قصراوي، 2018
3. دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، ناصر الشيخ علي، المركز الفلسطيني للدراسات وحوار الحضارات، 2010.
4. دور منظمات المجتمع المدني الفلسطيني في تعزيز التنمية البشرية (الضفة الغربية كحالة دراسة)، سائد أبوعدوان، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، 2013.
5. مصدر سابق، سائد أبوعدوان، ص 50.

يوجد أي جهة يمكن ان تلعب دور المراقب الذي يقوم عمل المؤسسات والمجتمع المدني الفلسطيني في القدس بشكل أو بآخر.[4]

يضاف إلى ذلك كله، ارتباط مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بشكل عام باحزاب وفصائل فلسطينية، مما يصعّب عمل المؤسسات ويجعل من المهنية التي تشكل جزءا من النزاهة والشفافية أمرا بعيد المنال، حيث يبدأ ترجيح مصلحة الحزب أو الفصيل على النزاهة والشفافية وحتى المهنية في معظم الحالات، وتتلاشى قدرة أي فرد من أفراد المجتمع على المساءلة، وتتحول اي تجربة للمساءلة إلى هجوم على الحزب بنفسه وتصبح الحوارات تتعلق بمدى وطنية هذه المؤسسة أو فساد ذلك الحزب.

ربما من الصعب حاليا الحكم على نسب الفساد الموجودة في المجتمع المدني الفلسطيني بشكل عام ومؤسسات المجتمع المدني في القدس بشكل خاص. ويعود ذلك الى العديد من الأسباب التي ذكرت انفا، ولا يوجد ايضا اشارات بان هذا الوضع سيتغير على المدى المنظور، فتقسيم المدن والبلدات لازال مستمرا، والاحتلال الإسرائيلي لازال يمعن في انتهاكاته ضد الفلسطينيين في القدس مما يجعل مواجهته أولى الأولويات، ويبعد الحديث عن باقي المشكلات التي يعاني منها المجتمع الفلسطيني في المدينة.

ولعل هذا الاستعراض المختصر للمؤشرات التي تبرز الفساد في مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس يعكس العديد من معيقات الشفافية والنزاهة في العمل المدني في القدس، وعليه فان بداية حل هذه الإشكاليات يتطلب العمل على:

العودة للحاضنة المجتمعية، عبر اشراك افراد المجتمع بشكل أكبر في تشكيل الهيئات العامة، ومجالس ادارة المؤسسات والمنظمات، مما يضمن قدرا أكبر من الشفافية والنزاهة في المؤسسات والدوائر المحيطة بها.

الابتعاد عن شخصنة المؤسسات، حيث لا يجوز ان ترتبط القرارات في مؤسسات المجتمع المدني بشخص واحد والذي في غالب الأمر لا يمكن محاسبته أو مساءلته لتركز السلطات في يده، بل يصل الأمر إلى انتهاء المؤسسة بعد خروجه منها.[5]

عودة مؤسسات المجتمع المدني إلى فكرة التطوع كفكرة اصيلة في تشكيل العمل المدني، والاستثمار بشكل اكبر في تشكيل الوعي الفلسطيني في القدس، والابتعاد عن منح مصروف ووجبات غذائية فاخرة للمشاركين، حيث قتل ذلك روح المبادرة والانتماء للمنخرطين الشباب في العمل المدني الفلسطيني في القدس.

العمل على التنسيق الفعلي لعمل مؤسسات المجتمع المدني في القدس، والابتعاد عن التنظير وكتابة الاستراتيجيات دون السعي إلى توفير رؤيا مشتركة ممكنة التطبيق بين مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني ي القدس.

أن تترك الفصائل والاحزاب الفلسطينية مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تعمل بشكل مستقل، دون ان تكون مرتبطة باجندات هذه الاحزاب، ودون ان يلعب الدور الحزبي للمؤسسة دور «حامي» المؤسسة من اي مراقبة أو محاسبة أو مساءلة مجتمعية أو قانونية.

توفير واعتماد نظام شكاوى مجدي للمشاركين والمنخرطين في العمل المدني في القدس داخل المؤسسات لتجنب تفشي الفساد وتوفير نظام مساءلة متناسب مع الوضع الخاص لمدينة القدس.

اضافة الى ذلك، فان العمل المدني الفلسطيني في القدس، يتطلب قدرا عاليا من التنسيق مع الوزارات والسلطات الفلسطينية المختصة، تسهيلا لعمل هذه المؤسسات ومحاولة لفرض صيغة تكاملية لعمل المؤسسات الرسمية مع مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بشكل عام، وعلى الرغم من أن القدس تتمتع بوضعية خاصة، يفرضها الواقع السيء في المدينة، الا ان ذلك يجب ان لا يمنع من متابعة اعمال مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في القدس، ولو بشكل غير رسمي.